الأســاس الاقتصــادي لمدينـــة تكريـــت

أ. د. نعمان حسين عطية م. م. إيمان حسن علي
كلية التربية / قسم الجغرافية

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المقدمة

يشكل الاقتصاد ركيزة أساسية للمدينة، وبما إن الحجم السكاني للمدينة يمثل انعكاساً للتركيب الوظيفي (عدد الوظائف) لها، ولهذا فأن اي تغيير يحدث في حجوم سكان المدن يكون نتيجة للتغيرات التي تحدث في الوظائف التي تقدمها المدينة، ومن هنا جاء اهتمامنا بدراسة موضوع الاساس الاقتصادي لمدينة تكريت لبيان دور اقتصاد المدينة في تفسير نموها وتطورها، وانطلق بحثنا من المشكلة التي مؤداها :هل الاساس الاقتصادي لمدينة تكريت يشكو من الضعف في مكوناته؟ ، وقد وضعنا افتراضاً اولياً :إن الأساس الاقتصادي للمدينة ضعيف وهذا الضعف مرجعه ضعف القطاع الصناعي مع جميع القطاعات الإنتاجية والتي تسمى القطاعات الأساسية وبالتالي تراجع دورها في البناء والنمو والتطور للمدينة خلال مدة الدراسة. وسيتم التركيز على مناقشة المفاهيم الاقتصادية المتمثلة بالفعاليات الأساسية وغير الأساسية باعتبارها الأساس الذي يخلق التفاعل المكاني بين المدينة وبين إقليمها والمدن الأخرى. وان أي اختلال في تركيبة الاساس الاقتصادي(الفعاليات الأساسية وغير الأساسية) سيؤدي إلى اختلال في نمو وتطور المدينة بشكل عام ، ومن هنا سنتناول في هذا البحث التطور التأريخي لمفهوم الاساس الاقتصادي بشقيه الأساسي وغير الأساسي ثم بيان الجوانب التي تعالجها نظرية الاساس الاقتصادي ثم أهمية نسبة الاقتصاد والأساس لغير الأساس، وتحليل الأساس الاقتصادي لمدينة تكريت لثلاث مراحل زمنية هي (١٩٨٧ ،١٩٩٧ ، ٢٠٠٧) لبيان مكونات هذا الاقتصاد وبيان نقاط اختلاله وصولاً إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي ختمنا بها البحث.

التطور التأريخي لمفهوم الاساس الاقتصادي

إن النمو الحضري المتسارع (مكانياً ومساحياً) للمدن دفع دارسي المدن ومخططيها إلى البحث عن مفاهيم ونظريات يستطيعون بواسطتها تفسير النمو الحضري والوصول إلى تحليل وتصنيف للعوامل الاقتصادية المسببة له، لأن رسم خطة لمستقبل المدينة يتطلب معرفة العناصر الاقتصادية التي تستند عليها. (١)

ويرجع الفضل الأول في وضع أسس هذا المفهوم إلى ابن خلدون في مقدمته المشهورة (٢) حيث أشار إلى أن الإنسان لا ينتج على قدر حاجته المعاشية ولكن ينتج أكثر من ضرورته ليذهب سكان مدينة ما بإنتاجهم الزائد إلى سكان مدينة أخرى مقابل قيمة أو عوض يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى معيشتهم ويزداد استهلاكهم ويزداد وفقاً لذلك دخل المدينة وينمو ويتطور عمرانها. وفي العصر الحديث جاء ((فردريك اولمستيد Fredick Olmsted)) الذي أشار إلى وجود نوعين من المهن اولهما: التي تنتج سلعاً وخدمات لغرض الاستهلاك واسماها الفعاليات الأولية والثانية: التي تنتج سلعاً وخدمات لغرض التصدير والتي اسماها الفعاليات الثانوية ، لقد أعطى (اولمستيد) تصنيفاً للنشاطات الاقتصادية داخل المدينة على أساس مكان الإنتاج ومكان الاستهلاك.وازداد الأمر وضوحاً عند (اورسو) عندما قسم التركيب الوظيفي إلى فئتين أساسيتين من الوظائف أولية وثانوية ،فالأولية هي التي يعتمد عليها اقتصاد المدينة وتطورها ،أما الثانوية فهي التي تتعلق بتقديم الخدمات لسكان المدينة أنفسهم،ويتوقف وجودها على وجود غيرها من الوظائف(٣) .

ثم تلاهم (هومر هويت) الذي ساهم في تطوير هذا المفهوم من خلال عرض الطرق العلمية لتحليل النشاطات الاقتصادية بطرق إحصائية.

مفهوم الأساس الاقتصادي The Basic – Nonbasic Concept تصنف الفعاليات الاقتصادية داخل المركز الحضري إلى صنفين أساسين هما:

أ – الأنشطة الاقتصادية الأساسية.

ب – الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية.

ولكي تنمو المدينة وتتطور لا بد أن تبيع جزءاً مما تنتجه من سلع وخدمات خارج حدودها، وان عملية التصدير ضرورية جداً لعملية بناء الوحدات الاقتصادية الجديدة سواء أكانت وحدات سلعية أم خدمية لأنه كلما زاد حجم السلع والخدمات التي تصدر خارج المدينة، كلما زاد مقدار الدخل الذي تحصل عليه المدينة وبالتالي تصبح المدينة أكثر قدرة على التطور ومعدلات نموها اكبر. ولهذا فان النشاطات الاقتصادية الأساسية هي تلك النشاطات التي تنتج سلعاً وخدمات يتم توزيعها خارج معمور المدينة، بينما النشاط الاقتصادي غير الأساسي فهو ذلك النشاط الذي ينتج سلعاً وخدمات تستهلك داخل المدينة[٤] . ولهذا فان التمييز بين ما ينتج داخل المدينة من سلع وخدمات ويصدر خارج حدودها وبين ما ينتج في المدينة ويستهلك داخلها يشكل أساساً للتمييز بين مفهومي الاقتصاد الاساس وغير الاساس[٥]. يظهر مما تقدم إن هذا المفهوم يوضح العلاقات المكانية بين المنتج والمستهلك بمعنى أخر انه يقدم إجابة عن مكان إنتاج البضائع والخدمات ومكان استهلاكها.

ومما تجدر الإشارة إليه، إن النشاط غير الأساسي دالة لحجم السكان المتوقع نتيجة إجمالي الاستخدام كما يصفه كلا سون[٦]. كما إن له أهمية كبيرة في حياة المدن، لكونها تعمل على جعل حياة المدينة تتمتع بالحيوية لأنها تؤدي إلى انسياب الدخل بين المؤسسات داخل المدينة ويحقق نوع من المتانة الاقتصادية من خلال تكامله مع المدخولات التي تأتيها من خارجها (الفعاليات الأساسية) ،وان نسبة الفعاليات الأساسية إلى غير الأساسية هي غير ثابتة وإنما تتغير من مدينة إلى أخرى، كما أنها قد تتغير في نفس المدينة من وقت لآخر،والملاحظ في هذا الصدد هو ثبات نسبة الفعاليات الأساسية حيث تحسب دائماً رقم واحد أو مائة أما نسبة الفعاليات غير الأساسية فأنها متغيرة، وان هذه النسبة تزداد كلما زاد حجم المدينة[٧] .

الجوانب التي تعالجها نظرية الاساس الاقتصادي

تتعدد الجوانب التي تعالجها نظرية الاساس الاقتصادي في المدينة، منها ما يتعلق ببيان المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بمستوى العمالة في القطاع الاقتصادي الأساسي وغير الأساسي ، ومنها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية المتمثلة بحجم السكان ونسبة زيادتهم وحاجاتهم إلى الوحدات السكنية والخدمية ومختلف استعمالات الأرض في المدينة وتقدير

الخدمات التي تحتاجها المدينة على ضوء الزيادة السكانية المتحققة نتيجة نمو الفعاليات الاقتصادية في المدينة. وسنركز في دراستنا على جانبين مهمين من الجوانب التي تعالجها النظرية وهي:

أ – الجانب الاقتصادي Economy

ب – الجانب التنبؤي Forecastion

إن دراسة كلا الجانبين على قدر كبير من الأهمية للمدينة، حيث يركز الجانب الأول على تفسير عملية النمو الاقتصادي للمدن وأقاليمها على ضوء حركة التبادل السلعي والخدمي بين المدينة وإقليمها ، حيث إن زيادة حجم الصادرات الناتجة عن القطاع الاقتصادي الأساسي سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة سعة الإقليم وزيادة عدد سكان المدينة وبالتالي زيادة عوائد الإنتاج من الرواتب والأجور والإيجارات والفوائد والتي ستنعكس جميعاً على مستوى النشاط الاقتصادي في الإقليم وبالعكس. فالنظرية هنا توضح العلاقة السببية بين القطاعات الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية على أساس السبب والنتيجة، حيث إن زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية في المدينة سوف يزيد من تدفق الدخل وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات فينتج عنه زيادة في حجم الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية والعكس صحيح. ويمكن توضيح تطبيق الجانب التنموي من النظرية على أساس نسبة الاساس الاقتصادي أي عدد العاملين في النشاط الأساسي وما يقابله من العاملين في النشاط غير الأساسي أو من خلال حجم المبيعات أو التدفقات الدخلية أو أي معيار آخر وفق المعادلة الرياضية الآتية:

$$R = \frac{B}{S}$$

حيث إن:

R= نسبة الأساس الاقتصادي

B= العمالة الأساسية

S= العمالة الخدمية

كما يمكن أن تستخدم قيمة المضاعف أو ما يسمى بمضاعف الاساس الاقتصادي من خلال مضاعف الاساس الاقتصادي وفق المعادلة التالية:

$$K = \frac{E}{B} = \frac{S+B}{B}$$

حيث إن:

K = مضاعف الاساس الاقتصادي

E= مجموع العاملين

B = العمالة الأساسية

S= العمالة غير الأساسية

إن النتيجة التي ستظهر من خلال تطبيق هذه المعادلة والتي هي مضاعف الاساس الاقتصادي تعني إن أي زيادة بالتشغيل في القطاع الأساسي سيتبعها زيادة في تشغيل القطاع غير الأساسي بقدر تلك القيمة(٨).

كما أن نسبة الاساس الاقتصادي يمكن استخدامها في إجراء توقعات لنمو الدخل في الإقليم من خلال حساب مضاعف الدخل الإقليمي حسب المعادلة الآتية:

مضاعف الدخل الإقليمي = مجموع الدخل الإقليمي / دخل القطاعات الأساسية

حيث يوضح هذا المضاعف إن أي زيادة في دخل القطاعات الأساسية سوف يؤدي إلى زيادة في دخل المدينة بقدر ذلك المضاعف.

أما الجانب التنبؤي من نظرية الاساس الاقتصادي، فيقوم على إمكانية التنبؤ بحجم السكان والعمالة غير الأساسية الناتجة عن توقيع عدد من الاستثمارات الاقتصادية في المدينة،حيث إن نمو النشاط غير الأساسي يعتمد بشكل كبير على نمو الصناعات ونمو السكان في المدينة ، إذ إن السكان سيوفر للصناعات العمالة الأساسية ويخلق بنفس الوقت طلباً على الخدمات، وان قوى هذه العناصر(الفعاليات الأساسية،الفعاليات غير الأساسية، السكان) هي التي تؤدي إلى تغيير في بناء المنطقة الحضرية، وبالتالي يمكن معرفة عدد السكان

الكلي الذي تخلقه عمالة القطاع الأساسي وما يتبعها من زيادة في العمالة غير الأساسية وبالتالي في حجم السكان ، لأن كل عامل في القطاع الأساسي أو غير الأساسي يعيل مجموعة من السكان فلتكن أسرته وبالتالي سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة عدد سكان المدينة أجمالاً.

تحليل الاساس الاقتصادي لمدينة تكريت لعام ١٩٨٧

يظهر الجدول رقم (١) إن عدد العاملين في القطاع الأساسي هو (٤١٤٨) عامل وعدد العاملين في القطاع غيرالاساسي (٨١٩٧) عامل،ومن خلال حساب العلاقة بين النشاط الأساسي وغير الأساسي والتي توضح مقدار ما تضيفه فرصة عمل أساسية من عمالة إلى النشاط غير الأساسي وفق المعادلة آلاتية:

$$R = \frac{B}{S} = 1.976 \sim 2$$

حيث إن:

R= نسبة الأساس الاقتصادي

B= العمالة في النشاط الأساسي

S= العمالة في النشاط غير الأساسي

إن ناتج هذه العلاقة (نسبة الاساس الاقتصادي) تظهر إن كل فرصة عمل أساسية تخلق فرصتين عمل غير أساسية، وهذا يعني ضعف النشاطات الاقتصادية الأساسية في المدينة، مما يستدعي إعادة النظر في التركيب الاقتصادي للمدينة ،إذا ما علمنا إن نمو وتطور المدينة يعتمد بشكل أساسي على النشاطات الأساسية في المدينة، لأنها هي التي تخلق دخلاً للمدينة من خارجها على اعتبار إن جزءاً كبيراً من منتجات النشاطات الأساسية يصدر إلى الخارج ويعود على شكل دخل وبالتالي تزيد عوائد عوامل الإنتاج (رواتب، أجور، عمليات تجارية، إيجار) مما ينعكس مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي للمدينة والعكس صحيح.

ويمكننا تطوير هذه العلاقة(نسبة الأساسي إلى غير الأساسي) وجعلها بشكل مضاعف من خلال ما تخلقه كل فرصة عمل أساسية من مضاعفات استخدامه في كلا النشاطين(الأساسي وغير الأساسي) من خلال المعادلة آلاتية:

$$\text{مضاعف الاستخدام} = \frac{\text{العمالة الأساسية + العمالة غيرالاساسية}}{\text{العمالة الأساسية}}$$

$$= \frac{٨١٩٧ + ٤١٤٨}{٤١٤٨}$$

مضاعف الاستخدام = ١٢٣٤٥ ÷ ٤١٤٨ = ٢،٩٧٦ ~ ٣

إن هذا يعني إن إضافة فرصة عمل جديدة في القطاع الأساسي سوف تقابل بثلاثة أشخاص من السكان العاملين في القطاعين الأساسي وغير الأساسي محسوبة على أساس إن كل فرصة عمل في النشاط الأساسي يقابل فرصتي عمل في النشاطات

جدول(١) العاملين في النشاطات الأساسية وغير الأساسية في مدينة تكريت لعام ١٩٨٧

القطاع	الحضر		المجموع
	الذكور	الإناث	
زراعية – أساسية	٢٧٤٤	٤٦٦	٣٢١٠
صناعية– أساسية	٨٦٦	٧٢	٩٣٨
خدمات غير أساسية	٦٨٥٨	١٠٤٣	٧٩٠١
بطالة	٢١٣	٨٣	٢٩٦
المجموع	١٠٦٨١	١٦٦٤	١٢٣٤٥

غير الأساسية وأخرى في النشاط الأساسي، كما كشف لنا الجدول رقم(١) إن هناك تباين كبير في جنس العاملين في القطاع الأساسي، حيث استحوذ الذكور على ما نسبته ٨٥،١%، كما إن القطاع الزراعي بكونه احد مكونات القطاع الأساسي في المدينة قد استحوذ

على٣،٧٧% من حجم العمالة في هذا القطاع ، مما يؤشر وجود إعداد كبيرة من العاملين في القطاع الزراعي خارج المدينة ولكنهم يسكنون المدينة، كما يؤشر الجدول أعلاه إن العاملين في قطاع النشاطات غير الأساسية فيه تباين واضح ما بين الذكور والإناث ولو بشكل اقل مما هو في قطاع النشاطات الأساسية حيث بلغت نسبة العاملين من الذكور في القطاع غير الأساسي ٨٤،١% وهذا يعود إلى ارتفاع عدد العاملات من الإناث في قطاع التعليم الصحة والإدارات الحكومية.

تحليل الأساس الاقتصادي للمدينة لعام ١٩٩٧

يكشف لنا الجدول رقم (٢) إن هناك تغير في الاساس الاقتصادي لمدينة تكريت من خلال تباين أعداد العاملين في النشاطات الأساسية وغير الأساسية إذ بلغ عدد العاملين في القطاع الأساسي حوالي(٦٨٧٩) عامل أي بزيادة قدرها (٢٧٣١)عامل عام ١٩٨٧، كما ارتفع عدد العاملين في النشاط غير الأساسي ولكن بزيادة بسيطة بلغت ٥٢٥ عاملاً وهذا خلاف ما جاءت به نظرية الاساس الاقتصادي بشقيها التنموي الاقتصادي والتنبؤي . إن تطبيق معادلة الاساس الاقتصادي تكشف لنا إن نسبة الاساس الاقتصادي في عام ١٩٩٧ بلغت ١:١،٠ بينما كانت في عام ١٩٨٧ هي ١:٢ مما يؤشر خللاً في الهيكل الاقتصادي للمدينة،مما يستدعي إعادة النظر بهذا الاختلال.

$$R = \frac{B}{S} = ٠،٧٨٨ \sim ١$$

ويعود سبب هذا الاختلال إلى نقل المنشأة الصناعية الكبيرة والوحيدة في المدينة(معمل الأكياس البلاستيكية) إلى خارجها وما تجدر الإشارة إليه إلى إن عدد العاملين في القطاع الزراعي قد ارتفع مقارنة بعام ١٩٨٧ ويعود سبب ذلك إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض على القطر بعد عام ١٩٩١، مما جعل أعداد كبيرة من السكان الذين يسكنون المدينة والذين يمتلكون أراضي زراعية خارج المدينة يعودون لممارسة الزراعة، لتقليل آثار الحصار الاقتصادي على عوائلهم من خلال تأمين الغذاء لها.

جدول (٢) العاملين في النشاطات الأساسية وغير الأساسية في مدينة تكريت لعام ١٩٩٧

القطاع	الحضر		المجموع
	الذكور	الإناث	
زراعية – أساسية	٤٧٣٩	٦١٠	٥٣٤٩
صناعية– أساسية	١١٧٦	٣٥٤	١٥٣٠
خدمات غير أساسية	٦٠٢٨	٨٥٣	٦٨٨١
بطالة	١٨٠٧	٣٤	١٨٤١
المجموع	١٣٧٥٠	١٨٥١	١٥٦٠١

كما كشف لنا الجدول رقم (٢) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي من عدد العاملين في القطاع الأساسي، حيث وصلت النسبة إلى ٧٧،٧% بينما كانت مساهمة القطاع الصناعي لا تتجاوز ٢٢،٣%، كما ارتفعت مساهمة الإناث في القطاع الزراعي والصناعي في المدينة مقارنة بعام ١٩٨٧، ولو إن الإناث ارتفعت مساهمتها في القطاع الصناعي إلى ما تصل نسبته إلى ٢٣،١% من مجموع العاملين في هذا القطاع، إن هذه النسب تؤشر واقعاً هو انخفاض نسبة مساهمة الإناث في المدينة في القطاع الاساس واقتصار مشاركتهم في القطاع غير الاساس.

تحليل الاساس الاقتصادي للمدينة عام ٢٠٠٧

يكشف لنا الجدول رقم (٣) إن الاساس الاقتصادي للمدينة قد ازداد اختلاله وتراجع حجم العاملين في القطاع الأساسي في المدينة إلى ٦٥٣٩ عامل وهذا يؤشر نقصاً مقداره(٣٤٠) عامل، بينما ارتفع عدد العاملين في القطاع غير الاساس إلى ١٦٧٣٠ عامل أي بزيادة مقدارها ٨٠٠٨ عامل، إن هذا يؤشر تراجع قطاع النشاطات الأساسية بشكل كبير وهذا يعني هبوط في حجم الدخل المتأتي إلى المدينة من خارجها مما يقلل الطلب على منتجات النشاط غير الأساسي[٩].وما تجدر الإشارة إليه، إن تطبيق معادلة الاساس الاقتصادي تظهر أن نسبة الاساس الاقتصادي في مدينة تكريت بلغت ١:٣،٩٠٩ أي ما يقارب(٤)، أي إن فرصة

عمل واحدة في القطاع الأساسي يقابلها ما يقارب من أربعة فرص عمل في القطاع غير الأساسي، ورغم زيادة أعداد العاملين في القطاعات الأساسية وغير الأساسية في المدينة،إلا إن الواقع الاقتصادي للمدينة لم يتأثر وبالتالي لم يؤثر في نمو المدينة وتطورها لأن معظم تدفقات الدخل هي تدفقات داخلية تصرف على الجوانب الاستهلاكية، مما يستدعي التركيز على تنمية دخل المدينة من خلال زيادة رأس المال المستثمر في قطاع النشاطات الأساسية لأن هذه الزيادة في رأس المال المستثمر يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة حجم الصادرات لنتج عنه زيادة دخل المدينة، لأن الأنشطة الاقتصادية الأساسية تمتلك الدور الرئيسي في التغيرات الاقتصادية داخل المدينة.

ويمكن أن نستخدم معادلة مضاعف الاستخدام لبيان درجة قوة اقتصاد مدينة تكريت من خلال العلاقة بين الفعاليات الأساسية وغير الأساسية وكما يأتي:

$$\text{مضاعف الاستخدام} = \frac{\text{العمالة الأساسية + العمالة غيرالاساسية}}{\text{العمالة الأساسية}}$$

$$= ٢٣٢٦٩ \div ٦٥٣٩ = ٥٥٨،٣$$

جدول(٣) العاملين في النشاطات الأساسية وغير الأساسية في مدينة تكريت لعام ٢٠٠٧

القطاع	الحضر		المجموع
	الذكور	الإناث	
زراعية – أساسية	٣٥٠٨	٤٢٦	٣٩٣٤
صناعية– أساسية	٢٢٥٧	٣٤٨	٢٦٠٥
خدمات غير أساسية	٩٨٩٤	١٢٢٨	١١١٢٢
بطالة	٤٨٩٩	٧٠٩	٥٦٠٨
المجموع	٢٠٥٥٨	٢٧١١	٢٣٢٦٩

كما كشف لنا الجدول رقم (٣) إن نسبة العاملين في القطاع الأساسي إلى مجموع العاملين في المدينة قد تراجعت كثيراً من ٤٤% عام ١٩٩٧ إلى ٢٨،١% عام ٢٠٠٧، مما يؤشر خللاً هيكلياً كبيراً فلربما كانت تداعيات احتلال البلد أحدى عوامله الرئيسية، كما إن معظم الخطط التي نفذت في المدينة كانت باتجاه قطاع النشاطات غير الأساسية، إذ ارتفعت نسبة العاملين في القطاع غير الأساسي من مجموع العاملين في المدينة من ٥٥،٩% عام ١٩٩٧ إلى ٧١،٩% عام ٢٠٠٧، إن هذه المؤشرات تدعو أصحاب القرار في المدينة بإعادة النظر في الاستثمارات الموزعة بين القطاعات في المدينة والتركيز على الفعاليات الأساسية والتي هي أساس تطور المدينة[١٠].

الاستنتاجات

بناءً على ما تم عرضه من معطيات وصفية ورقمية توصل البحث إلى الاستنتاجات آلاتية:

١ .كشف البحث عن وجود خلل في الهيكل الاقتصادي للمدينة،مرجعه إلى ضعف النشاط الصناعي ذو الصفة التصديرية.

٢ .كشف البحث عن الروابط الاقتصادية التي تربط المدينة بإقليمها والتي ليست قوية إلا في الجوانب الإدارية وهذه ليست ذات تأثير في اقتصاد المدينة وتطورها.

٣ . اظهر البحث إن الزيادة الحاصلة في العمالة الأساسية ستقود إلى زيادة في النشاطات غير الأساسية وبالتالي زيادة عدد السكان في المدينة.

٤ . مكننا البحث من التمييز بين استعمالات الأرض داخل المدينة وتصنيفها إلى استعمالات أساسية لأغراض اقتصادية وأخرى لأغراض الخدمات وما سواها.

التوصيات

١ . ضرورة التركيز على القطاع الصناعي في المدينة وتخصيص مشاريع صناعية في خطة تنمية المحافظة.

٢ . توجيه الاستثمار للدخول في القطاع الصناعي معتمداً على توفر المادة الأولية في الإقليم والعمالة في المدينة وكذا السوق الذي يغطي جميع المحافظة.

٣ . اعتماد خطة تنموية لجميع مدن المحافظة كلا حسب إمكانياتها لتقوية أساسها الاقتصادي خاصة وان اغلب مدن المحافظة تعاني من ضعف اقتصادياتها باستثناء مدينة بيجي،وسامراء ويزداد التدهور الاقتصادي للمراكز الحضرية كلما ابتعدنا عن الاقضية باتجاه النواحي.

الهوامش والمصادر

اولاً:- الهوامش

(١) عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن، مطبعة اسعد،بغداد،١٩٧٧، ص٢٨٠.

(٢) عبد الرزاق عباس حسين، آراء ابن خلدون في المدن وعلاقتها بالمفاهيم الحديثة، مجلة الأستاذ، المجلد١٩٦٩،١٥،ص,٥٥٦

3) Elasson, John, An introduction to regional planning, Hutchinson, London, 2anded, 1978, p.218.

(٤) محمد جاسم محمد العاني، أساليب التحليل الكمي في التخطيط الحضري والإقليمي بين النظرية والتطبيق،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٦،ص١٧٨.

(5) Yeates.M.and.B. Carner, The north American city,second Edition,Harper and Row,N.Y.1976,p.78.(٥)

(6) Belumen Filed Hans ,The modern metropoils, Cambridge, M.L.T. press, 1972, p.33.

(٧) عبد الرزاق عباس حسين، تحليل مفهوم الاساس الاقتصادي للمدن وطرق قياسها، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، السنة الثانية عشر،١٩٧١،ص١١٠.

(٨) ممدوح عبدالله أبو رمان، ،محمد جاسم محمد، نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٥،ص٦٣.

(٩) محمد جاسم علي العاني، أساليب التحليل الكمي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص١٨٢.

(١٠) عوض يوسف الحداد ، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ١٩٩٧، ص١٢٩.

ثانياً:- المصادر

المصادر العربية

١. أبو رمان، ممدوح عبدالله، محمد جاسم محمد، نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٥.

٢. الحداد ،عوض يوسف، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا،١٩٩٧.

٣. حسين، عبد الرزاق عباس، آراء ابن خلدون في المدن وعلاقتها بالمفاهيم الحديثة، مجلة الأستاذ، المجلد١٥ ،١٩٦٩.

٤. حسين، عبد الرزاق عباس، تحليل مفهوم الاساس الاقتصادي للمدن وطرق قياسها، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، السنة الثانية عشر،١٩٧١.

٥. حسين، عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مطبعة اسعد، بغداد،١٩٧٧.

٦. العاني، محمد جاسم علي، أساليب التحليل الكمي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

٧. العاني، محمد جاسم محمد، أساليب التحليل الكمي في التخطيط الحضري والإقليمي بين النظرية والتطبيق،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

المصادر الأجنبية

1. Belumen Filed Hans,The modern metropoils, Cambridge, M.L.T. press, 1972, p.33.
2. Elasson, John, An introduction to regional planning, Hutchinson, London, 2 anded, 1978. p .218.
3. Yeates. M. and. B. Carner, The north American city, second Edition, Harper and Row, N.Y. 1976, p.780.